اسرائيل الحكومة الذاتية حالاً دائمة، بل وضعاً انتقالياً». وأكد الحسن ان الكونفدرالية «هي الجواب الوحيد على رفض الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل دولة فلسطينية تكون مستقلة، وغير متحدة مع الاردن»؛ وان الاعلان عن الكونفدرالية «يعيد الضفة [الفلسطينية] تحت مسؤولية الاردن، ويحمّل مصر مسؤوليات تجاه قطاع غزة على نحو يجعل استرجاع الارض المحتلة العام ١٩٦٧ أمراً مؤكداً». وقال ان الاردن والمنظمة «سوف يلتزمان، في هذه المرحلة، موقفاً موحّداً يعبّر عنه وفد مشترك من اجل مستقبل مشترك» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٢٤). وكان الحسن أوصى في مقابلات أجرتها معه صحف مقدسية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١، باقامة كونفدرالية على نمط الكانتونات السويسرية، تضمّ الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين. فهذا، بحسب رأيه، «سيمكّن الجميع من النظر الى لاجئي الضفة الشرقية على انهم يمثّلون مشكلة اقتصادية ـ اجتماعية يجب حلّها، فتصبح المشكلة اعادة تأهيلهم لا مشكلة عودتهم (ايهود يعري، «الحكم الذاتي والكونفدرالية ينسجمان بطريقة ملائمة»، **القدس العربي**، ١١ ـ ١٢/٤/١٩٩٢؛ نقلاً عن **جيروزاليم ريبورت**، ١٩٩٢/٤/٩).

أمّا على مستوى التنظيمات الفلسطينية، فقد ظهرت تباينات في الموقف من الكونفدرالية، وانْ اتفق الجميع على ضرورة قيامها بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد عبّر المجلس الثوري لحركة «فتح» عن «اعتزازه بالعلاقات الخاصة المميّزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني». وأكد التمسّك التام «بقرارات مجالسنا الوطنية المتعاقبة التي تشدّد على هذه العلاقة الخاصة والمميّزة، والتي تقوم، مستقبلاً، على أساس كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين» (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢٩).

وأكدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، تأييدهما لقيام كونفدرالية فلسطينية ـ اردنية، ولكن بعد انشاء دولة فلسطين. وصرّح نائب الامين العام للجبهة الشعبية، ابو علي مصطفى، ان الجبهة تعتبر «طرح هذا الموضوع، في الوقت الحاضر، استباقاً لمسألة جوهرية هي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبالتالي لا نرى مصلحة للشعب الفلسطيني في الالتفاف على أهدافه الوطنية... من خلال الحكم الذاتي الاداري أو الكونفدرالية». كما أكد ناطق باسم الديمقراطية، ان «صيغة الكونفدرالية بين دولتي فلسطين والاردن تنشأ بعد أن يتم التوصل الى حل وسط وشامل ومتوازٍ. وتقرّر هذه الصيغة بالاختيار الطوعي الحرّ بين الشعبين الفلسطيني والاردني وبين دولتي فلسطين والاردن» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٨).

من جانبها، استبعدت الاوساط الاردنية الرسمية بعض التوقّعات الفلسطينية حول احتمال اعلان كونفدرالية بين الطرفين. وصرّحت مصادر اردنية ان «اتفاقاً على شكل العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية يجب ان يتبلور قبل اعلان أي شيء». وقالت ان الصيغة التي يمكن التوصل اليها «ستعتمد، الى حدّ كبير، على عدد من الشروط المسبقة ذات الابعاد الداخلية والاقليمية والدولية». وان الكونفدرالية هي أحد الخيارات التي يمكن الأخذ بها». الاّ ان الاردن «يفضّل التحدّث عن صيغة أقرب الى الفدرالية، أو العودة الى صيغة المملكة المتحدة التي طرحها الملك حسين العام ١٩٧٢، مع ادخال تعديلات عليها». ونفت المصادر ان تكون الكونفدرالية «مطلباً اردنياً» (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/١٧). وصرّح وزير الاعلام الاردني، محمود الشريف، ان موضوع الكونفدرالية «يدور في الجانب الفلسطيني وحده. ولم يطرح على الحكومة الاردنية». وأوضح ان هناك اتفاقاً مبدئياً في هذا الشأن، الاّ انه لم يجر بحث في التفاصيل. وقال ان عمّان تعتقد بضرورة بلورة ما دعاه بـ «وفاق داخل الجانب الفلسطيني»، على الموضوع أولاً. ولاحظ ان التحدث عن هذا الموضوع، في ظل المفاوضات الدائرة مع اسرائيل، «سيؤدي الى بعض التعقيدات». واتفق مع الآراء القائلة بأن الكونفدرالية تنشأ بين دولتين مستقلتين. وتساءل: «كيف ستنشأ كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية، [من ناحية قانونية] بين دولة مستقلة عضو في هيئة الامم المتحدة وكيان ما زال تحت الاحتلال الاجنبي؟» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٢٤).